انحراف البنات الأحداث من منظور نظريات الجريمة

deviation of the minor girls from the perspective of crime theories

خالد بوشارب بولوداني*

أستاذ محاضر "أ"، جامعة 8 ماي 1945- قالمة

Bouchareb bouloudani khaled

Lecturer A, university of 8 may45- guelma

boucharebkaled@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/02 تاريخ القبول: 2020/10/30 تاريخ النشر: 2021/04/11

- **الملخص:** تتناول الدراسة الراهنة مسألة سوسيولوجية في غاية الأهمية، وهي ظاهرة انحراف البنات الأحداث، وذلك لارتباطها بأهم عنصر من عناصر ومكونات المجتمع، وهم البنات المراهقات، وما يزيد من أهمية هذه الدراسة أكثر هو امتدادها في تأثيراتها لتشمل الأسرة أيضا، وذلك من خلال فقدان الجو العائلي بسبب وجود تلك البنت المنحرفة، مما يؤثر على الاستقرار والتماسك الاجتماعي بين أفراد هذه الأسرة، هذا وترتبط خطورة هذه الظاهرة أيضا بالمجتمع نتيجة الاضطراب الاجتماعي الذي تشكله البنت المنحرفة لمؤسسات المجتمع ونظمه، وما يؤكد هذه الأهمية هو التعدد والتنوع في الرؤى النظرية المفسرة لظاهرة الانحراف على وجه العموم وانحراف البنات الأحداث على وجه الخصوص، خاصة في تحديدها الدقيقة للأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، لذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة الكشف عن الأسباب الحقيقة لانحراف البنات الأحداث، وتصنيفها حتى يمكن السيطرة عليها ومعالجتها، كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى محاولة تسليط الضوء على أهم الاختلافات والاتفاقات بين مختلف الرؤى النظرية المفسرة للسلوك المنحرف، سواء ما ركز منها على الجانب الجغرافي الذي ربط الجريمة بموقع المجتمع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وطبيعته الطبوغرافية، أو ما اهتم بالجانب البيولوجي في تفسير انحراف الأحداث، كنظرية "لومبروزو" الذي يرى في الانحراف استعداد فطري بيولوجي موروث يدفع المراهق إلى الجريمة، أو ما فسر انحراف الحدث سيكولوجيا وربطه بنفسيته، أو من حاول الربط بين مختلف العوامل الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الثقافية والحضرية والسلوك المنحرف، وهو الاتجاه الاجتماعي، الذي يرى في انحراف الأحداث شبكة معقدة من الأسباب وليس سببا بذاته، وفي ضوء هذه التفسيرات المختلفة للفعل المنحرف، حاولت الدراسة الراهنة التركيز على خصوصية فترة المراهقة للبنت الحدث، وذلك قصد إبراز أهم آليات الحد من هذه الظاهرة المرضية.

- **الكلمات المفتاحية:** الانحراف، الصراع، الجريمة، الأحداث، المراهقة.

*- المؤلف المرسل

- **Abstract**: The current study deals with a very important sociological issue, which is the phenomenon of deviation of the minor girls, due to its connection with the most important element and components of society, namely adolescent girls. What makes this study more important is its extension in its effects to include the family as well, through the loss of the family atmosphere due to the presence of this deviant girl, which affects the stability and social cohesion among the members of this family. The seriousness of this phenomenon is also related to society as a result of the social turmoil that the perverted girl poses to the institutions and systems of society, and what confirms this importance is the plurality and diversity in the theoretical visions that explain the phenomenon of deviation in general. The delinquency of minor girls in particular, especially in its accurate identification of the real causes of this phenomenon, so the current study seeks to try to uncover the true causes of minor girls' delinquency, and classify them so that they can be controlled and treated, and this study also aims to try to shed light on the most important differences and agreements. Between the various theoretical visions explaining deviant behavior, whether it focused on the geographical aspect that linked the crime to the location of society Relative to longitude and latitude and its topographical nature, or what is concerned with the biological aspect in explaining the deviation of minor girls, such as the "Lombroso" theory, which sees in the deviation an innate biological predisposition that drives the adolescent to crime, or what explains the deviation of the event psychologically and linking it to his psyche, or who tried to link the various Social, economic, and even cultural and urban factors and deviant behavior, which is the social trend, which sees in juvenile delinquency a complex network of causes and not a cause in itself, and in light of these different interpretations of the deviant act, the current study tried to focus on the privacy of the minor girl's period, in order to highlight the most important Mechanisms to reduce this pathological phenomenon.

Keywords: deviation, conflict, crime, Minors, adolescence.

- مقدمة:

في ظل التحولات الشاملة التي شهدتها المجتمعات اليوم، أصبح الفعل الإجرامي من المسلمات السوسيولوجية التي مست مختلف مكونات المجتمع، فلم يعد هناك فرق بين الرجل والمرأة في ارتكابهم للجريمة، حيث أكدت العديد من الوقائع الاجتماعية منافسة المرأة للرجل في سلوكه الإجرامي، بل وتتجاوزه في بعض الأحيان.

فالفعل الإجرامي الذي كان يرتبط بالرجل، أصبح في المجتمعات الراهنة من الممارسات المجتمعية العامة للمرأة، وخاصة البنت الحدث، نتيجة التناقضات التي فرضتها الحياة الراهنة، وما ارتبط بها من خصوصيات اقتصادية واجتماعية، وحتى ثقافية ونفسية رسمت تضاريس حياة الأجيال الشبابية اليوم، وهذا ما يفسر انحراف البنات الأحداث وولوجهن عالم الجريمة.

إن التباين بين متطلبات البنت الحدث التي تفرضها فترة المراهقة، وبين الواقع الفعلي المعاش، يدفع هذه الأخيرة (البنت الحدث) إلى ممارسة جميع أشكال التمرد، فيظهر السلوك الانحرافي لديها كتعبير علني عن رفضها للقيود الجمعية الممارسة عليها.

وهذا ما أكده الاتجاه السيكوسوسيولوجي عندما فسر انحراف البنت الحدث على أنه رد فعل طبيعي على ما هو مفروض عليها من المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، كون البيئة الاجتماعية والنفسية التي تنشأ فيها البنت خاصة أثناء فترة المراهقة - على اعتبارها الفترة العمرية التي تشكل طبيعة الإنسان وتؤثر على قيمه واتجاهاته وتحدد سلوكه ونشاطه، وتبني خصائص شخصيته- هي المحدد الأساسي لتكوين شخصيتها الإجرامية.

وبالنظر إلى مدى تعقد ظاهرة انحراف البنات الأحداث، وتأثيرها المباشر على استقرار المجتمعات، فقد أبرز التراكم المعرفي حول هذه الظاهرة عوامل أخرى لا يقل تأثيرها عن تأثير البعد الاجتماعي والنفسي في استفحالها، حيث أكدت العديد من الاتجاهات النظرية ارتباط الجريمة بعوامل ايكولوجية واقتصادية وحتى بيولوجية للشخص المجرم، وهذا ما عقد من عملية معالجة هذه الظاهرة.

1. الإشكالية:

تعد ظاهرة انحراف البنات الأحداث من الخصوصيات المميزة للمجتمعات الراهنة، حيث نالت هذه الظاهرة اهتمام العديد من الباحثين والمختصين في حقول معرفية عديدة، لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

فانحراف البنت الحدث أصبح من السلوكات العامة داخل المجتمعات المعاصرة، حيث أكدت بعض الدراسات الإحصائية أن المرأة تعتبر سببا في 40% من الجرائم الأخلاقية (الساعاتي،

1999، ص. 204)، وهو ما ينطبق أيضا على العالم العربي الذي كان ينظر في الماضي القريب إلى البنت الحدث على أنها ضعيفة بعيدة عن عالم الجريمة، إلا أن الواقع الراهن أكد محدودية وقصور هذه النظرة المجتمعية إلى البنت الحدث، فمن خلال الإحصائيات المتعلقة بجرائم المرأة العربية أفادت بعض الإحصائيات في دولة مصر العربية أن نسبة جرائم المرأة بلغت نحو 5% من إجمالي الجرائم المرتكبة سنويا (الشاذلي، 2009، ص. 159)، وهو نفسه ما يحدث في الجزائر، حيث أسفرت بعض الإحصائيات عن استفحال هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، إذ تم توقيف نحو 1115 امرأة مجرمة سنة 2015 في جرائم مختلفة تأتي في مقدمتها الجرائم الأخلاقية، والتي ترتبط في غالبها بالبنات الأحداث (بوالجدري، 2015).

إن الواقع الراهن يؤكد ولوج البنت الحدث عالم الانحراف والجريمة بكل أشكاله، فلم تعد الجرائم النسوية تقتصر فقط على الجرائم الأخلاقية، وإنما شملت مختلف أنواع الجرائم، وهذا نتيجة اختلاف الدافع إلى هذا السلوك الإجرامي، فباختلاف الدافع تختلف طبيعة الجريمة، وهذا ما أكدته العديد من المداخل النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي بصفة عامة، وانحراف البنت الحدث بصفة خاصة، حيث نجد المدخل البيولوجي يعتبر الجريمة عملا وراثيا يرجع إلى استعداد فطري بيولوجي موروث في الفرد، في حين يؤكد الاتجاه السيكولوجي على أن السلوك الإجرامي يرتبط بالدوافع الشعورية واللاشعورية والعقد النفسية التي يعيشها الفرد في المراحل الأولى من عمره، أما الاتجاه الاجتماعي فيرى أن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد بما تحمله من قيم هي أكثر العوامل ارتباطا بالفعل الإجرامي لدى البنت الحدث.

وفي ظل هذا التباين النظري حول تحديد العوامل المساهمة في انحراف البنات الأحداث، نحاول في هذه الدراسة تشخيص هذه الظاهرة الباثولوجية من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة انحراف البنات الأحداث وولوجهن عالم الجريمة؟
- ما هي أهم المداخل النظرية المفسرة لهذه الظاهرة؟
- ما هي الآليات التي يمكن من خلالها الحد من هذه الظاهرة المرضية؟

2. أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية دراسة ظاهرة انحراف البنات الأحداث في ارتباطها بأهم مكون من مكونات المجتمع، و هم الشباب الذين يعتبرون محور ازدهار ورقي وتطور كل مجتمع، وما يزيد من أهمية هذه الدراسة أكثر هو امتدادها في ارتباطاتها لتشمل كل من الجماعة، والمجتمع ككل، فانحراف البنت الحدث لا تكمن خطورتها على البنت المنحرفة فقط من خلال المشكلات النفسية الخطيرة

التي تصبح تشعر بها جراء التهميش الاجتماعي الذي تتعرض له نتيجة عدم تقبل المجتمع لسلوكاتها، وإنما ترتبط خطورة هذه الظاهرة بالأسرة أيضا، جراء فقدان المناخ الملائم بسبب وجود تلك البنت المنحرفة، مما يؤثر على الاستقرار والتماسك الاجتماعي بين أفراد هذه الأسرة، هذا وترتبط خطورة هذه الظاهرة أيضا بالمجتمع نتيجة الاضطراب الاجتماعي الذي تشكله البنت المنحرفة لمؤسسات المجتمع ونظمه.

وعليه هدفت الدراسة الراهنة إلى محاولة:

- تسليط الضوء على أهم العوامل التي تدفع بالبنت الحدث إلى الانحراف.
- معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف بين الرؤى النظرية المفسرة للانحراف بصفة عامة وانحراف البنت الحدث بصفة خاصة.
- محاولة وضع آليات تمكن من الحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

3. مفاهيم ومصطلحات:

1.3. الجريمة: إن الجريمة كمفهوم لا يمكن تحديدها تحديدا دقيقا يتفق عليه في جميع الأزمنة والاتجاهات، وهذا ما دفع الباحث "ماكسويل" إلى القول بأن الإجرام "هو عمل نسبي غير قابل للتعريف بصورة عامة ومطلقة". إلا أن هذا لا يمنع من محاولة تحديد الخصائص العامة لمفهوم الجريمة بغية التوصل إلى الفهم العلمي الدقيق لها، وحتى نتمكن من ذلك لا بد من التطرق لمفهوم الجريمة من ثلاث زوايا؛ قانونية، نفسية، واجتماعية، حسب كل اتجاه نظري في تفسير عملية الإجرام.

أما من الناحية القانونية، والذي يعتبر الاتجاه الكلاسيكي في دراسة الجريمة، فقد كانت انطلاقته من أوروبا في القرن الـ 18، أين أعطى رجال القانون حق تحديد السلوك السوي من غير السوي وليس فقط تحديد مفهوم الجريمة (خوالدة، 2004، ص- ص. 33- 34).

وقد عرف هذا الاتجاه الجريمة بأنها: "كل فعل ضار ومتعمد ومقصود يحرمه القانون الذي سنته الدولة ونصت صراحة على اعتبار هذا السلوك جريمة، وتعاقب من يرتكبه"، ومعنى ذلك أن هذا الفعل الذي يحرمه القانون يمكن أن يكون له تأثير على شخص أو على شيء. فالجريمة حسبه واقعة قانونية غير مشروعة، واقعة قانونية لأن القانون يرتب على وقوعها أثرا قانونيا، وهي غير مشروعة لأنها تقع بالمخالفة للإسرار أو النهي الوارد في القاعدة القانونية (رشوان، 1995، ص ص. 05- 08).

غير أن هذا التعريف القانوني للجريمة يؤخذ عليه عدة مآخذ يمكن استخلاصها فيما يلي:

- يرى الباحث "دونالد كريسي" أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ونفسية معقدة تخضع لمجموعة من المفاهيم الفكرية والدينية والأخلاقية إلى جانب المفهوم القانوني، لذلك فإن الاقتصار على وجهة النظر القانونية تجعلنا لا نملك نظرة شمولية عن المشكلة ونراها من زاوية واحدة.
- وفي نفس السياق ينتقد الباحث "عبود السراج" المفهوم القانوني للجريمة لرؤيته لها على أنها ظاهرة إنسانية واجتماعية سابقة في وجودها الظاهرة القانونية، ومهما كان القانون الجزائي واسعا فإنه لا يستطيع شمول الحقيقة الإنسانية والاجتماعية بكاملها.
- هذا ويرى "السراج" أيضا أن الأفعال التي يعاقب عليها القانون ليست أكثر الأفعال خطورة وضررا اجتماعيا، ويضيف أيضا أن الفرد لا يعد مجرما في نظر القانون إلا إذا أدين أمام القضاء بارتكاب الجريمة، وهذا الموقف يضيق من ميدان دراسة الجريمة من جهة، ويلحق بالمجتمع ضررا بليغا من جهة أخرى، لأنه هناك بعض الأشخاص قد نكشف عن خطورتهم قبل ارتكابهم لأية جريمة مهما كانت طبيعتها، وتركهم دون علاج فيه خطر كبير على أنفسهم وعلى المجتمع على حد سواء (خوالدة، 2004، ص- ص. 34-35).

إن هذا القصور في تعريف الجريمة من الناحية القانونية أدى إلى بروز اتجاه آخر يختلف إلى حد ما عن الاتجاه القانوني، عرف بالاتجاه النفسي، حيث ينظر علماء النفس إلى الجريمة على أنها: "حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي وأزمة داخلية، وهي امتداد مباشر لدى الشخصيات المعتلة على الأقل لاستعداد إجرامي مكتسب في الطفولة المبكرة، وهو استعداد يجعل الفرد أشد تأثرا بالآثار السلبية للبيئة الاجتماعية".

كما عرفت الجريمة وفق هذا الاتجاه أيضا بأنها: "إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأن أحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابه بالذات".

وما يؤخذ على هذا الاتجاه هو أنه يركز على حالة الفرد لحظة ارتكاب الحادث لا على نوع السلوك، وهذا ما أدى إلى ظهور اتجاه ثالث لتحديد مفهوم الجريمة عرف بالاتجاه الاجتماعي وهو الاتجاه السوسيولوجي المرتبط بالدراسات الحديثة للجريمة والتي بدأت في أوروبا في القرن الـ 19م وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ينظر إلى الجريمة نظرة شمولية اجتماعية.

وقد عرفت الجريمة سوسيولوجيا بأنها: "ظاهرة اجتماعية منافية للنظم الاجتماعية تحدث اضطرابا في العلاقات الاجتماعية".

وفي نفس السياق جاء تعريف "إميل دوركايم" للجريمة، حيث عرفها بأنها: "الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي"، والذي تأثر فيه بفكرته عن التضامن الاجتماعي، فالجريمة حسبه هي

تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد والذي يفسره "دوركايم" بعدم تزود الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية اللازمة لصيانة وحماية الجماعة، والتي تتمخض عنها فكرة التضامن الاجتماعي (رشوان، 1995، ص- ص. 08-13).

إلا أن هذا التعريف الاجتماعي للجريمة وجهت له هو الآخر انتقادات وملاحظات، حيث يرى الباحث "حسن طالب" في هذا الصدد أن المفهوم الاجتماعي للجريمة غير واضح، وفيه الكثير من الغموض، وهو راجع لغموض الظاهرة الاجتماعية وتشابكها، وتشابك القواعد والمصالح في المجتمع بصفة عامة، كما أن المفهوم الاجتماعي لم يستطع تحديد معيار مناسب أو طريقة أو ميكانيزم لقياس الأضرار الاجتماعية الناجمة عن العمل الإجرامي ونوعيته، وبذلك فإن المفهوم الاجتماعي لم يستطع التخلص من الذاتية في إطلاق الأحكام على السلوك والأفعال (خوالدة، 2004، ص.37).

وعليه يبقى كل اتجاه من الاتجاهات المحددة لمفهوم الجريمة قاصر على الإحاطة بهذا المفهوم الشامل من كل الزوايا.

2.3.- المراهقة: هي الفترة التي تلي الطفولة، وتقع بين البلوغ الجنسي والرشد، وفيها يعتري الفرد تغيرات أساسية واضطرابات شديدة في جميع جوانب نموه الجسمي والعقلي والاجتماعي والانفعالي، وينتج عن هذه التغيرات والاضطرابات مشكلات كثيرة متعددة تحتاج إلى توجيه وإرشاد من الكبار المحيطين بالمراهق سواء الآباء أو المدرسين أو غيرهم من المحتكين والمتصلين به، حتى يتمكن من التغلب على هذه المشكلات، وحتى يسير نموه في طريقه الطبيعي (إقبال، 2006، ص. 09).

ويشاع عن فترة المراهقة أنها فترة من القلق والاضطراب، تمتد من قبل البلوغ وحتى العشرين من العمر وهي فترة حتمية يمر بها كل إنسان (ناصر ودرويش، 1997، ص. 20).

كما أنه هناك من يعتبر مرحلة المراهقة طور البحث عن المثل العليا والاكتفاء الذاتي واتساع العلاقات الاجتماعية، فيزداد الاهتمام بالآخرين ويظهر لدى الفرد القدرة على النقد والتحليل، وتفهم الأمور والقيم التي قد لا تتوافق مع نموه المفاجئ وخبراته المحدودة (الشامي وسيد، 1988، ص. 115).

4. الدراسات السابقة:

يعتبر استعراض الدراسات السابقة من أهم العناصر في جميع البحوث النظرية والميدانية، حيث تساهم في توضيح أبعاد المشكلة التي تم مسحها بحثيا، والتي لازالت تحتاج إلى المزيد من البحث والتقصي، لذلك شملت الدراسة الراهنة جملة من الدراسات السابقة ذات

الارتباط الوثيق بموضوع انحراف المرأة بصفة عامة، وانحراف البنات الأحداث بصفة خاصة، والذي لم يلقى اهتماما بالغا، خاصة في العالم العربي، ومن بين الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة نجد:

- دراسة أحمد الربايعة، والتي أجراها سنة 2004، تحت عنوان أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم الدوافع التي تؤدي بالفرد في العالم العربي إلى ارتكاب الجريمة، وذلك قصد تطوير طرق مكافحتها، وقد أجرى دراسته على عينة بلغت 1290 مسجون من أقطار عربية مختلفة، 200 سجين من الأردن، 790 سجين من المغرب، و300 سجين من السودان، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن أهم الدوافع التي تؤدي بالفرد العربي إلى ارتكاب الجرائم تدور في مجملها حول الفقر، الشهوة، الشعور بالظلم، الانتقام، التهور، أصدقاء السوء، كما أكدت الدراسة على أن الأشخاص الأكثر إقداما على الجرائم هم ذوي المستويات التعليمية المتدنية، والأفراد صغار السن (المراهقين).

- دراسة "أنسردي" "Inciardi"، والتي أجريت سنة 1990، حيث شملت 38 حالة من المراهقات الموقوفات بسبب الدعارة وتعاطي المخدرات في مدينة ميامي الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن 73% منهن انقطعن في أوقات مبكرة.

- دراسة كل من "ماردين وجيفرسن""Marden and Jefferson"، والتي تمت من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع 21 فتاة مراهقة ممارسات للبغاء في مدينة نيويورك الأمريكية، حيث توصلت الدراسة إلى أن أغلبهن مارسن الدعارة بسبب الإغراء بالمال والرغبة في الثراء والعيش ببدخ. (الربدي، 2003، ص-ص. 25-27)

5. البعد التاريخي للجريمة (رشوان، 1995، ص- ص. 15- 19).:

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة مرتبطة بوجود المجتمع الإنساني، فمنذ أن شعر الأفراد بحاجتهم إلى الانضمام والتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق مصالحهم وإشباع احتياجاتهم المتزايدة باستمرار والكف عن بعض نزاعاتهم الفردية، كان من الضروري أن يتدخل المجتمع ليضبط تلك العلاقات وينبذ الأفعال التي تحقق الرغبات الفردية المتعارضة مع مصلحة المجتمع.

غير أن هذا الضبط الاجتماعي اختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، ففي المجتمعات البدائية التي اتسمت بصغر حجمها كان يسودها الضبط الاجتماعي غير الرسمي من خلال تكامل وتوافق قيم ومعايير الفرد مع قيم ومعايير المجتمع، فكان الفرد أكثر التزاما في سلوكه وأفعاله، كما كانت مبادئ التنشئة الاجتماعية في هذه المجتمعات تقع على عاتق الأسرة الممتدة، حيث كانت عملية التنشئة الاجتماعية تمتد لفترات زمنية طويلة ولا تقتصر على الرعاية الوالدية

فقط، فكانت تمتد إلى كبار السن في العائلة من خلال تطبيق المبادئ التي تنص عليها الأعراف السائدة، أي أن أي سلوك يقوم به أي شخص من أسرة معينة يتعارض والعرف السائد في تلك القبيلة أو ذلك المجتمع ينجر عليه فرض العقوبات التي ينص عليها العرف على ذلك الشخص.

لكن غالبا ما كان العرف مستوحى من الدين، لذلك يعتبر الدين أول مصدر للتحريم (التجريم) في المجتمعات البدائية، إذ تتخذ هذه المجتمعات رمزا إلهيا قد يكون حيوانا أو نباتا أو غيرها يطلق عليها اسم "التوتم" ويتضمن هذا النظام الحث على أداء أفعال معينة (واجبات) وتحريم أفعال أخرى (محرمات)، وهكذا كان يعبر عن الجريمة بالرذيلة ومخالفة أوامر ونواهي الدين، حيث كان الدين والعرف هما المصدران الأساسيان في تحديد معنى الجريمة وموضوعها.

وقد عرفت بعض المجتمعات البدائية العديد من أشكال العنف والأفعال الإجرامية كالضرب والقتل وغيرها، وقد كان العقاب من شأن الأفراد أنفسهم وينحصر في الثأر والانتقام، ثم انتقل حق العقاب إلى رب الأسرة ثم إلى شيخ العشيرة فرئيس القبيلة.

بعدها نشأت القرى وتعقدت العلاقات الاجتماعية بين الناس، وبتعدد حاجاتهم احتاجوا إلى وجود شخص مسؤول عن فض ما قد ينشأ من نزاعات بينهم فكانت البداية لظهور شيخ القرية ومساعديه.

وبظهور المجتمعات الكبيرة والمعقدة في علاقاتها الاجتماعية والثقافية نشأت الدولة وأصبح تحديد الجرائم يتم عن طريق التشريع.

6. الجريمة والبنات الأحداث؛ الأسباب والأنواع:

1.6. أسباب ارتكاب البنات الأحداث للجريمة:

يرى الكثير من المختصين في السوسيولوجيا أن الجريمة عند البنت هي رد فعل طبيعي على المحيط الذي عايشته، فولوج البنت الحدث عالم الجريمة عادة ما يكون نتيجة التحولات التي تمس المجتمع المحافظ على قيمه وأخلاقه وتحوله إلى مجتمع منفتح على ثقافات مختلفة تفرض أنماط معيشية جديدة وعديدة، لذلك جاءت أسباب إجرام البنت متعددة ومتباينة، شكلت في مجملها منظومة من العلاقات المتداخلة التي تؤثر في السلوك الإجرامي بشكل عام وتساهم في تفشي ظاهرة إجرام البنات وخاصة الأحدث بشكل خاص، فقد تكون هذه العوامل خارجية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالبنت أو العوامل الطبيعية الجغرافية التي تحيا وتعيش فيها، وقد تكون عوامل داخلية مرتبطة بالأنثى نفسها كقدراتها العقلية وخصائصها البيولوجية وتكوينها النفسي. فالظروف الاجتماعية القاهرة والأوضاع الاقتصادية المزرية غالبا ما تؤدي بالبنت الحدث إلى خرق القيم المجتمعية المتفق عليها والانحراف عن ضوابطها، وما

يساعدها في ذلك نفسيتها التي تجعلها مصرة على أن تكون في مركز القوة على الدوام، كونها في فترة عمرية تمتاز بنوع من الاضطراب، وهذا مرتبط بدوره بالمحيط الأسري الذي تنشأ فيه البنت المراهقة والذي تستمد من خلاله أحاسيس تنمو معها وتنعكس على تصرفاتها. ومن أهم الأسباب التي تدفع البنت للجريمة نجد:

1.1.6. العوامل الاجتماعية:

1.1.1.6. الأسرة: يقع على عاتق الأسرة مسؤولية كبيرة ودور هام في تقرير السلوكات التي يبدو عليها الطفل في كبره، كون شخصية الإنسان تتكون نتاجا لما يكسبه من قيم وعادات وتقاليد يتلقاها من أسرته، لهذا اتجه الكثير من الباحثين إلى دراسة العلاقة بين التصدع الأسري وبين الانحرافات السلوكية خاصة لدى المراهقات، والتصدع الأسري في حقيقة الأمر يحمل معاني عديدة لمظاهر مختلفة منها؛ انهيار وحدة الأسرة وضعف الولاء لها والافتقار إلى إجماع الرأي فيها، وانفصام علاقات الزواج بها ونقص الرقابة الوالدية وضعف مكانة أحد الوالدين أو كليهما معا وفساد الجو الخلقي في الأسرة وغيرها، ويمكن تحديد أهم الأسباب الاجتماعية لولوج الفتاة المراهقة عالم الجريمة في:

1.1.1.1.6. انحراف أحد أفراد الأسرة: إن الطفل داخل الأسرة يتشرب المواقف والقواعد غير السوية ونماذج السلوكات المنحرفة من أفراد الأسرة المنحرفين، فقد ينشأ الطفل في بيئة أسرية منحلة، تسوء فيها العلاقات الاجتماعية وتنحط فيها القيم الأخلاقية، فحينما يكون الأب منحرفا يسلك أمام الطفل مسلكا إجراميا، فيقلد الطفل سواء ذكرا أو أنثى ذلك السلوك، مما لا يساعد الطفل على تنمية ضمير قوي رادع، فينشأ لدى الطفل في هذه الحالة ضمير عاجز لا يقوى على محاسبة صاحبه فيسعى بذلك إلى تلبية رغباته ويصر على إشباعها دون رقابة أو ضبط. وهذا ما أكده الباحث "جليك" في إحدى دراساته حين توصل إلى أن نسبة اجتماع الجريمة والرذيلة في المنازل التي أتى منها الأحداث الجانحون بلغت أكثر من خمسة (05) أضعاف منازل غير الجانحين.

2.1.1.1.6. غياب أحد الوالدين أو كليهما: يؤدي غياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الوفاة أو الطلاق في كثير من الأحيان إلى شيوع جناح الأحداث بين أبناء تلك الأسرة.

وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي أجراها الباحث "حسن الساعاتي" عن جناح الأحداث حينما أوضح أن 64.4% من أسر الأحداث الجانحين مفككة.

3.1.1.1.6. ضعف النظام الأسري ونقص رقابة الوالدين: يؤثر التوجيه الخاطئ أو الجهل، أو ضعف الوالدين الطبيعي أو العقلي تأثيرا سلبيا على سلامة تربية النشأ، مما يساهم في شيوع ظاهرة جناح الأحداث وولوجهم عالم الجريمة.

وفي هذا الصدد أكد الباحثان "هيلي وبرونو" أن قسوة الوالدين ونقص رقابتهم والتوجيه الخاطئ خاصة من قبل الأم سببا أساسيا في 91% من قضايا إجرام الأطفال.

4.1.1.1.6. عدم التجانس المنزلي: وهذا ما قد يبدو من خلال المحاباة بين أفراد الأسرة الواحدة وتفضيل البعض على الآخر ،كتفضيل الذكور على الإناث واضطهاد الإناث والسخرية منهن، فتفقد الفتاة هنا ثقتها بنفسها وبغيرها، فتتوتر نفسها وتضطرب عاطفتها، وقد تضطر إلى الهروب من البيت بإرادتها أو رغما عنها نتيجة هذه المواقف غير السارة، ولافتقادها السعادة مع أفراد أسرتها تباشر العمل الإجرامي حتى تجد مكانة خاصة بين رفقاء السوء في الشارع، فقد توصل الباحث "سوندز" إلى أن نسبة اضطراب كيان الأسرة عند الجانحين بلغت 68% بينما لم تتجاوز عند غير الجانحين نسبة 28% (شفيق، 1987، ص ص. 108-114).

ويتجسد عدم التجانس المنزلي من خلال عدة صور يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- التمييز بين الذكر والأنثى داخل الأسرة الواحدة منذ مراحل التطور المبكر، حيث يمكن أن تكون التنشئة الاجتماعية الخاطئة أثناء مراحل النمو المبكرة للطفل منطلقا لخلق سلوك الجريمة عند الطفل وخاصة الأنثى، فالتمييز بين الذكر والأنثى داخل البيت الواحد يخلق لدى الذكر شعورا بأنه الأفضل وأن الأنثى تأتي في المرتبة الثانية، وهو تمييز ليس جينيا فقط أو معنويا، ولكنه يتجلى في صور مادية ملموسة تتكرس على امتداد العمر حين تتضح عدم المساواة بين الذكر والأنثى أكثر من خلال التمييز بينهما في فرص الحياة.

- خضوع الفتاة منذ الطفولة لتربية عنيفة صارمة، وهذا ما يتطلب منها سلوكات خاصة؛ كالطباع اللينة والنعومة في الكلام واخفاض الصوت عند الضحك، في حين يترك للطفل حرية الكلام والاستشارة في الرأي، ووفقا لما تمارسه الثقافات الموروثة عبر الأجيال في بيئتنا العربية فإن البنت عادة ما توجه لتكون سلبية متقبلة، عليها طابع من السرية والتكتم، حيث يحرم عليها الإفصاح عن مشاعرها ورغباتها، وإلا فإنها منحرفة عن القيم المجتمعية السائدة، وهذا ما تتحاشاه الأسرة والبنت على حد سواء.

- تدريب البنت منذ الصغر على خدمة ذكور العائلة وتلبية متطلباتهم، وإذا رفضت الانصياع تعاقب دون أن يستهجن المجتمع ذلك، حيث يصنف سلوك العقاب هنا ضمن العلاقات الخاصة التي تحكم الأبناء بذويهم لا مبرر للتدخل فيه، دون الانتباه للآثار النفسية المنعكسة عن هذا السلوك، والأكثر من هذا يعتبر ضرورة أخلاقية يستلزم ممارستها مع الأنثى تدعيما لمستقبلها الذي يفرض عليها أن تكون زوجة صالحة طائعة لزوجها، فإذا أخلت الأنثى كبنت بهذه المعايير

المجتمعية، فإن اللوم كله يقع على الأنثى أيضا وهي الأم التي لم تحسن تربية ابنتها (عبادة وأبو دوح، 2008، ص-ص. 45-49).

ومنه يمكن القول أن تراكم الجوانب السلبية في الموروثات الاجتماعية والثقافية في التعامل مع البنت أدى بها إلى الامتثال لهذه الأوضاع، لذلك أصبح أي إقبال للبنت الحدث على التغيير يضعها في خانة الاتهام بخرق القواعد والخروج عن المعايير القيمية المتفق عليها.

2.1.1.6. أصدقاء السوء: صحيح أن الأسرة هي الوحدة الأولى والأساسية التي يتم فيها تلقين مبادئ التنشئة الاجتماعية للطفل غير أنها لا تستطيع أن تكون منغلقة انغلاقا كاملا، لأنها تكون منتمية إلى نسق أكبر آخر يتضمنها ويستوعبها، وهو المجتمع، والذي لا بد أن تتفاعل معه بطريقة ما (كفافي، 1999، ص. 115).

لذلك يعد الاتصال بالآخرين والاجتماع بهم حاجة لدى الإنسان تثبت في نفسه الشعور بالأمن والانتماء، وتتيح له فرصة إظهار شخصيته وتوكيدها، وتزوده بخبرات ومهارات جديدة، لكن في بعض الأحيان يكون لتفاعل الفرد مع الجماعة سببا مباشرا في الانحراف، فاتصال الفرد وخاصة الحدث بالرفقة السيئة يؤدي به إلى اكتساب أنماط سلوكية منحرفة تحول دون تكيفه السليم مع المجتمع، حيث أشارت معطيات إحدى الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المجرمين قادتهم ظروفهم إلى معاشرة أصدقاء السوء وكانوا بالنسبة لهم قدوة سيئة قادتهم إلى الجريمة، فهناك العديد من الجرائم التي ارتكبها الأحداث بمصاحبة أصدقاء السوء، وخاصة جرائم السرقة وتعاطي المخدرات (خوالدة، 2004، ص ص. 107-108).

2.1.6. عوامل اقتصادية:

يعني الفقر تدني الدخل بشكل تتحقق معه حالة من الحرمان في إشباع المطالب الضرورية لحاجات الفرد، كالغذاء الصحي الكافي والمناسب واحتياجات التعليم وغيرها، وللفقر مترتبات أخرى تتمثل في حرمان الأبناء من وسائل الترفيه مما يدفعهم إلى الخروج إلى الشوارع فيختلطوا بأصناف مختلفة من الرفاق يكون منهم منحرفون فيقعون في الجريمة، هذا فضلا عما يثار في نفوس هؤلاء الأحداث من حقد وغيرة اتجاه الأغنياء وأبنائهم من المتمتعين برغد العيش، وقد يتبع ذلك نقمة على القوانين والنظام والمجتمع، فيكون ذلك كله سببا في جنوحهم ووقوعهم في الجريمة. هذا وتساهم مشكلة البطالة أيضا إذا طالت مدتها في ارتفاع مشاعر الضيق والسخط والضياع والشعور بضآلة المكانة الاجتماعية، وكلها تعمل على تكوين المشاعر العدوانية تجاه البيئة المحيطة وتدفع بالحدث إلى التنفيس عنها بالسلوك الإجرامي (شفيق، 1987، ص. 118).

3.1.6. وسائل الإعلام:

صحيح أن لوسائل الإعلام دورا محدودا في تكوين الجانح أو المجرم، فهي لا تكفي وحدها في صناعة هذا المجرم ما لم تتوفر لديه استعدادات للانحراف، لكن رغم محدودية هذه الوسائل في خلق السلوك الجانح بشكل عام إلا أن تأثيرها يكون أكثر وضوحا على الأحداث، فالحدث ذو ميل فطري لتقليد الآخرين فمشاهدة المراهق عبر القنوات الفضائية المختلفة وشبكة الانترنيت لأنماط إجرامية مختلفة تثير في نفسه بعض الرغبة في التقليد واستخدام بعض التقنيات الجديدة في ارتكاب الجرائم، وبالتالي الإقبال على السلوكات الانحرافية دون دراية بعواقبها والسقوط في وكر الجريمة (خوالدة، 2004، ص. 127).

وزيادة على كل هذا تساهم وسائل الإعلام الحديثة أيضا في تسهيل عملية التواصل بين الأحداث، مما يمكنهم من تداول المعلومات المؤدية إلى عالم الانحراف.

2.6. أنواع الجرائم:

يمكن تقسيم الجرائم وفق عدد من المحطات الرئيسية، والتي يمكن تحديد أهمها فيما يلي (شفيق، 1987، ص ص. 18-20).:

1.2.6. تقسيم الجرائم وفق جسامتها (نوعها): هناك الجنايات والجنح والمخالفات، وذلك وفق العقوبة المقررة لكل نوع منها، وهذا التقسيم ليس ثابتا ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان، فما يعتبر جنحة في وقت من الأوقات قد يصبح جناية في وقت آخر والعكس، كما أن ما هو مجرّم في مجتمع ما يمكن أن يكون غير مجرم في مجتمعات أخرى، وذلك تبعا للتغيير الذي قد يطرأ على القيم الاجتماعية السائدة أو طبيعة السلطة السياسية التي تملك التشريع.

2.2.6. تقسيم الجرائم وفق ايجابيتها وسلبيتها: الفعل الايجابي المخالف للقانون كالقتل والضرب والسرقة يعتبر جريمة ايجابية، أما الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص فإنه يعد جريمة سلبية.

3.2.6. تقسيم الجرائم وفق تعمدها: الجريمة العمدية هي التي يتعمد فيها الجاني ارتكابها (يتوفر فيها القصد الجنائي)، أما الجرائم غير العمدية فهي التي لا يتوفر فيها القصد الجنائي مثل الإصابة أو القتل الخطأ.

4.2.6. تقسيم الجرائم وفق درجة استمرارها: تقسم الجرائم إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، والجريمة الوقتية؛ هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت معين وينتهي بمجرد ارتكابه كالقتل، أما الجريمة المستمرة فتتكون من فعل متجدد ومستمر مثل جرائم خطف الأطفال.

5.2.6. تقسيم الجرائم وفق موضوع ضررها: تقسم الجرائم إلى جرائم ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة، وجرائم ضارة بالأفراد كالقتل والسرقة.

هذا ويمكن تصنيف الجرائم من الناحية الاجتماعية أيضا إلى عدة أنواع أهمها:

- جرائم ضد الممتلكات كالسرقة والتخريب والحرق وغيرها.
- جرائم ضد الأفراد كالقتل والضرب وهتك العرض
- جرائم ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى.
- جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- جرائم ضد الدين كالاعتداء على الأماكن المقدسة.
- جرائم ضد الأخلاق كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في المناطق العامة.
- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع كالصيد في غير موسمه أو الصيد للحيوانات المحرم صيدها.

7. نظريات تفسير الجريمة (رشوان، 1995، ص ص. 95-140):

يمكن التمييز بين القوى الحقيقية والدافعة إلى الجريمة والانحراف وبين كثير من الظواهر الاجتماعية أو النفسية التي قد تصاحب حالة الجريمة والانحراف، ولكن لا أثر لها في خلق هذه الحالة بمفردها، حيث يمكن أن تحيط بالمجرم ظروف عائلية يمكن أن تكون سبب في ارتكابه للفعل الإجرامي، بينما الحقيقة أن الجريمة لم تقع بسبب الظروف العائلية أو البيئية وحدها وإنما بسبب دوافع نفسية أيضا.

وبالتالي فإنه ليس هناك عامل واحد شامل يؤدي دائما إلى ارتكاب الجريمة، وهذا ما أكده المختصون السوسيولوجيون الذين يأخذون بتعدد أسباب الجريمة، وبالنظر إلى تعدد أسباب الانحراف والجريمة فقد جاءت المداخل النظرية المفسرة للجريمة متباينة في مرتكزاتها ومبادئها، ومن بين أهم النظريات المفسرة للجريمة، نجد:

1.7. الاتجاه الجغرافي: 1830-1880

يرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية إلى العالم البلجيكي "كيتليه" "Quetelet"، بعد ذلك ذاع صيتها في فرنسا ما بين 1830-1880 على يد العالم "جيري" "Guerry" ثم انتقلت هذه النظرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على يد "لندن سميث" و"ليفيان".

وقد ركز هذا الاتجاه على العناصر الجغرافية في تفسير الجريمة، وذلك في محاولة لبيان علاقة العوامل الجغرافية كموقع المجتمع من خطوط العرض (قربه أو بعده عن خط الاستواء)، هل هو ساحلي أم بعيد عن الساحل، وكذلك الطبيعة الطبوغرافية للمنطقة (إقليم سهلي أو

جبلي أو خصب أو جدب)، المناخ من حيث درجة الحرارة والرطوبة والضغط الجوي وتغيرات الطقس، وعلاقة كل هذه العوامل بالجريمة وصورها.

وقد أثبت "مونتيسكيو" في كتابه "روح القوانين" أن نسبة الإجرام تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء في حين تزداد نسبة الإدمان على المسكرات كلما اقتربنا من القطبين.

وجاء من بعده "جيري" ونشر عام 1836 كتابا بعنوان "مقالة عن الإحصائيات الخلقية في فرنسا" وابتكر قانون "الحرارة الإجرامية" وأكد فيه أن جرائم الأشخاص تزيد في المناطق الجنوبية لأروبا حيث يكون الطقس حار، بينما تزيد جرائم الأحوال في الأقاليم الشمالية لأروبا حينما يكون الطقس باردا، كما أبرز أيضا العلاقة بين المناخ وفصول السنة من ناحية والإجرام من ناحية أخرى، حيث يزيد معدل الإجرام في أوقات معينة من السنة دون أوقات أخرى.

هذا وترتبط الجريمة ويتغير معدل حدوثها بتغير درجة الحرارة، ومن الملاحظ أن تقلبات الجو كثيرا ما يكون لها دخل في انقباض النفس أو انشراحها، وبالتالي التأثير على الوظائف العضوية والنفسية للفرد، سواء كان ذكرا أم أنثى، فتقلب الجو يمكن أن يؤثر على الجهاز العصبي لفرد ضعيف المقاومة فيحدث خللا طارئا في وظائف جسده العضوية أو العصبية، والذي يتجلى في إيتائه سلوكات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة، وهذا ما يجعل البنت أكثر عرضة للانحراف من الذكر بتغير الظروف المناخية، حيث تصبح البنت مزاجية مكتئبة في الظروف المناخية المتقلبة وغير المواتية لطبيعتها، التي غالبا ما تحبذ الأجواء الهادئة التي تتلاءم مع تركيبتها المرفولوجية.

ويرى بعض الباحثين أن الطقس لا يؤثر على الجريمة في حد ذاتها سواء بالنسبة للذكر أو الأنثى، وإنما يؤثر على طابعها فقط، فتتحول من العنف عند اشتداد درجة الحرارة إلى التحايل والخديعة عند برودة الطقس.

لكن وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه العوامل الجغرافية في تأثيرها على صور الجريمة ومعدلات ارتكابها، إلا أن هذا الاتجاه واجه الكثير من الانتقادات من خلال مغالاته في تفسيره الجغرافي للسلوك الإجرامي، فالعوامل الجغرافية تعمل من خلال أو ضمن عوامل عديدة؛ نفسية، بيولوجية واجتماعية.

2.7. الاتجاه البيولوجي:

بدأ التفسير البيولوجي للسلوك الإجرامي منذ القرن السادس عشر (16)، ويقوم هذا الاتجاه على أساس أن ميل الفرد إلى الجريمة يرجع إلى استعداد فطري بيولوجي موروث في الفرد، حيث تعتبر هذه النظرية الميل إلى السلوك الإجرامي مثله مثل سائر السمات الجينية الأخرى التي تنتقل إلى الفرد بالوراثة، وتضيف أيضا هذه النظرية أنه هناك علاقة بين السلوك الإجرامي

وتكوين الجسم سواء من ناحية شكله العام وملامحه وطبيعته، وكذلك من حيث الكفاية الوظيفية لأجهزة الجسم المختلفة.

وقد أجريت العديد من الدراسات في هذا المجال، وتوصلت إلى إمكانية وراثة الميل الإجرامي، حيث قام "سيزاري لومبروزو" بفحص العديد من المجرمين الخطرين من الجنود والضباط الأخيار والأشرار الأحياء منهم والأموات وأكد "لومبروزو" على الحتمية البيولوجية، إذ اكتشف من دراسة قام بها على 104 من المجرمين أن 71 منهم انحدروا من أسر لها تاريخ إجرامي، كما قام بدراسة سلسلة من 383 جمجمة لمجرمين بعد موتهم، بالإضافة إلى 59.7% من المجرمين الأحياء، ولاحظ "لومبروزو" احتواء الجيش على نماذج متباينة من البشر بعضهم يتميز بالشر والتمرد على النظام، بينما يتسم البعض الآخر بالانضباط والطاعة، حيث رأى أن الجنود الأشرار يتميزون بمميزات جسدية وبيولوجية تميز الشخص المجرم عن غيره من الأمناء.

ويرى "لومبروزو" أن ملامح المجرم تختلف من حالة إلى أخرى، أي أنها تختلف حسب ميولاته الإجرامية، فالمجرم ذو الميل إلى السرقة يتميز بخفة حركة وجهه ويديه وضيق جبهته، كما يتميز بصغر العينين وتحريكهما المستمر وكثافة شعر الحاجبين وضخامة الأنف وقلة شعر الذقن والجسم، أم المجرم الذي يميل إلى القتل فيتميز بضيق أبعاد الرأس وطول الفكين فضلا عن نظرة ثابتة قاسية في عينيه. كما عهد "لومبروزو" إلى تشريح جثة لص خطير من جنوب ايطاليا يدعى "فيللا" "Vellela" بعد وفاته ووجد تجويفا غريبا في مؤخرة جمجمته كان ينبغي أن يكون بارزا وهو تجويف يشبه التجويف الذي يوجد لدى القردة والحيوانات المتوحشة، بعدها درس "لومبروزو" حالة أخرى لمجرم خطير يدعى "نيتيني" "Neteeni" كان قد قتل عشرون (20) امرأة بطريقة شرسة، وأرجع "لومبروزو" ذلك إلى توارث هؤلاء الأشخاص لهذه الصفات البدائية من عصور ما قبل التاريخ، وأطلق على هذا الوحش اسم "الإنسان البدائي" أو "المجرم بالطبيعة" وهو عنوان مؤلفه الشهير الصادر عام 1876م، واستنتج من ذلك وجود علاقة بين التخلف البيولوجي والوراثي والسلوك الإجرامي.

هذا وقد أجريت دراسات أخرى على أسر شاع الإجرام بين أفرادها كأسرة "كيليكاك" "kellikak" و"نانس" "Nans"و"جوك" "Jukes" وتبين فيها التسلسل المغلق عامة على وراثة الميل الإجرامي، حيث درس "دوجدال" تاريخ عائلة "جوك" "The Jukes Familly" الأمريكية على مدى سبعة أجيال ووجد أن رأس الأسرة كان من مدمني المخدرات وزوجته لصة، وفحص تاريخ حياة 1200 فرد من المنحدرين منها وتبين له أنه خرج من هذه الأسرة 280 متسولا و142 متشرد و07 قتلة و60 لصا و 202 من محترفي الدعارة و 50 عاهرة و 30 طفل غير شرعي، واستنتج "دوجدال"

من هذه الدراسة أن السلوك الإجرامي والضعف العقلي صفات تورث مثل أي صفات أخرى، فقط أنها تختلف من حيث الطبيعة بين الذكور والإناث.

غير أن هذا الاتجاه تعرض إلى الكثير من النقد، منها أن الإحصاءات التي اعتمدها الباحثون الذين أخذوا بدور الوراثة في السلوك الإجرامي اعتمدت على عدد صغير من العينة، فإجراء "لومبروزو" أبحاثه على 400 مجرم ميت و600 مجرم حي لا تكفي لدراسة ظاهرة معقدة مثل الظاهرة الإجرامية، كما أن تأكيد "لومبروزو" على أن خصائص المجرم تقترب من خصائص الرجل البدائي فيه نوع من المغالاة، فمن المعروف أنه ليس كل رجل بدائي قد سلك طريق الجريمة، بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب المجرمين الذين خضعوا لأبحاث "لومبروزو" من مرتكبي جرائم القتل وهذه ليست الفئة الوحيدة التي تشتمل عليها الظاهرة الإجرامية، فضلا عن كون طبيعة هذه الجريمة (القتل) غالبا ما ترتبط بالذكور دون الإناث، وبالتالي نجد لومبروزو قد أهمل في دراسته البنت كعامل أساسي في تفشي وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع، كذلك فمن الصعب أن نفصل دور الوراثة عن دور البيئة والتربية، فابن المجرم لا يتحتم أن يكون مجرما إذا وجد بيئة حسنة وتربية صالحة.

3.7. الاتجاه السيكولوجي (النفسي):

يفسر علماء النفس السلوك الإجرامي في ضوء العوامل والمتغيرات السيكولوجية مثل الغرائز والدوافع الشعورية واللاشعورية والصراع النفسي العميق والعقد النفسية والانفعالات، وكذلك التكوين النفسي مثل الميل إلى المغامرة والميل إلى التخريب، فاعتبر بعضهم الجريمة ذات صلة وثيقة بصور الشذوذ العقلي والنفسي، حيث أرجع العالم النمساوي "فرويد" السلوك الإجرامي إلى نفسية الفرد وقسمها إلى ثلاثة أقسام وهي:

1.3.7. القسم الأول: ويقصد به النفس ذات الشهوة أو الذات الدنيا، ومعناها "الهو" والتي تحوي الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة، ومركز الاهتمام لدى هذه النفس هو الانسياق وراء اللذة وإشباع الشهوات بأي ثمن دون اعتداد بمنطق أو مثل أو قيم اجتماعية، وهذا ما يرتبط أكثر بالمراهقين كونهم يسعون إلى إشباع بعض الرغبات الشهوانية دون الاكتراث بالقيم الاجتماعية المحددة للسلوكات الاجتماعية السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

2.3.7. القسم الثاني: الذات الشعورية أو الحسية أو العقل، ومعناها "الأنا" وتعمل هذه النفس كوسيط بين نوازع النفس ذات الشهوة وبين مقتضيات البيئة، أي أنها تعمل على كبح جماح الذات الدنيا في إشباع رغباتها الغريزية وجعلها تعبر عن نزعاتها بشكل مقبول يتفق مع مقتضيات البيئة ولا يتعارض مع ما تأمر به الأنا العليا.

3.3.7. القسم الثالث: وهي الذات المثالية أو الضمير، ومعناها "الأنا العليا" وتشمل مجموعة المثل والعادات والتقاليد والقيم، وتعتبر الأنا العليا مصدر الردع الحقيقي للذات الدنيا كما تراقب "الأنا" وتحاسبها على أي تقصير في أداء مهمتها، فالأنا العليا حسب "فرويد" هي أشبه بما نسميه صوت الضمير.

ويرى "فرويد" أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة السابقة للنفس الإنسانية، فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية (النفس ذات الشهوة) فإن السلوك يكون إجراميا ناجما عما يسمى عقدة الذنب حيث تشعر "الأنا" بالذنب والجدارة بالعقاب ويظل هذا الشعور يطارد "الأنا" مما قد يدفعها إلى ارتكاب الجريمة.

ويضيف "فرويد" أن العامل المسبب للسلوك الإجرامي هو الاضطراب العاطفي القديم في عهد الطفولة المبكرة مع إحباط شديد في الكبر، فالطفل الذي يعامل بقسوة وعنف سوف تتجمد عواطفه ويمكن أن يصبح مجرما، وهذا ما يفسر انحراف البنات اللواتي يعانين في طفولتهن من قهر عاطفي أو عدم إشباع للعواطف داخل أسرهن نتيجة الممارسات العنفية والتضييق القيمي الذي يتعرضن له من قبل الآباء، وغياب لغة الحوار داخل الأسرة، وإجبار البنت على الكثير من السلوكات والممارسات دون الأخذ برأيها أو رغبتها في القيام من عدمه بتلك الممارسات، فأمام هذا الإكراه على هذه الممارسات تلجأ البنت هنا إلى الخروج على القيم المتفق عليها "الأنا العليا" وتلجأ إلى عالم الانحراف التي ترى فيه متنفسا لطموحاتها وسبيلا لتحقيق حريتها والتعبير على رغباتها.

ويؤخذ على نظرية "فرويد" أنها تستعصي الإثبات العلمي، كما أنه ليس من اليسير الحكم بعدم صلاحيتها نظرا لتعلقها بعناصر غير قابلة للملاحظة أو القياس، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن التسليم بأن هذه النظرية تكفي بمفردها لتفسير السلوك الإجرامي، فلا يمكن القطع بوجود صلة حتمية بين الخلل النفسي والجريمة بدليل أنه ليس كل من يعاني من خلل أو مرض نفسي يقبل على الإجرام سواء كان ذكرا أو أنثى.

4.7. نظرية التكوين الإجرامي:

تقترب هذه النظرية من نظرية التفسير البيولوجي للسلوك الإجرامي، ويعد "بينينو دي توليو" "Begnino ditullio" صاحب نظرية التكوين الإجرامي أو الاستعداد السابق للإجرام، وهو أحد تلاميذ "لومبروزو"، ويتلخص مضمون هذه النظرية في أن التكوين الإجرامي مرادف للشخصية الإجرامية، فالإجرام سلوك يكشف عن شخصية صاحبه مما يستلزم فحص شخصية المجرم والإحاطة بكافة جوانبها، وتعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات التي تفرق في تفسيرها

للفعل الإجرامي بين الذكر والأنثى وبين نفس الأشخاص المجرمين من الجنس الواحد، والذي يرجع حسبها إلى ثلاث نواحي تميز شخصية المجرم، وهي:

1.4.7. أعضاء الجسم الخارجي، وصفتها الطبيعية وغير الطبيعية.

2.4.7. وظائف الأعضاء الداخلية: أي وظائف الجهاز التنفسي والجهاز القلبي الدموي والجهاز البولي والتناسلي، والجهاز العصبي وتدخل ضمنها إفرازات الغدد وأثرها في تكييف المزاج النفساني.

3.4.7. الناحية النفسية: ويراد بها قياس غرائز النفس، ويلاحظ أن الغريزة كعنصر نفسي هي أكثر عناصر النفس اتصالا بوظائف أعضاء الجسم، وبالتالي فإن علم النفس لا يغفل بحث وظائف الأعضاء.

ويرى "دي توليو" أن الجريمة تمثل في جوهرها سلوكا فرديا بيولوجيا اجتماعيا في وقت واحد، فهناك أفراد لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوافر لدى غيرهم، وأن هذا الميل لا يفضي إلى الجريمة بذاته، بل يلزم لكي تنشأ الجريمة أن توجد مثيرات خارجية منبهة أو كاشفة عن نزعتهم الإجرامية، حيث تصدر الجريمة نتيجة تفاعل العوامل الاجتماعية كعوامل خارجية مع العوامل البيولوجية أو الغريزية للفرد كعوامل داخلية، وإذا كانت الجريمة عبارة عن عملية تفاعل بين نفسية الإنسان والظروف التي تواجهه في العالم الخارجي، فإن هذا التفاعل ما كان ليحدث الجريمة لو لم يكن لدى المجرم استعداد سابق للإجرام لا يتوفر لدى غيره من الأفراد الآخرين، هذا النوع من الاستعداد الإجرامي يقف وراء الكثير من الجرائم، قد يكون هذا الاستعداد عرضيا يتمثل في استعداد مكتسب مؤقت يرجع إلى عوامل شخصية وأخرى اجتماعية تضعف مقاومة الشخص لرغباته ومشاعره فيندفع مؤقتا إلى ارتكاب الجريمة، ويعرف هؤلاء المجرمون بالمجرمين العرضيين، وقد يكون هذا الاستعداد دوريا والذي يتوفر لدى طائفة المجرمين بالصدفة أو بالعاطفة.

لذلك يشبه "دي توليو" السلوك الإجرامي بالمرض، فكما أن إصابة الجسم بالمرض يكون نتيجة ضعف مقاومته للجراثيم، فكذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قوة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة لخلل عضوي ونفسي يتمثل في الاستعداد الإجرامي، وهذا ما يفسر إقبال بعض البنات على ولوج عالم الانحراف كتعبير عن رفضهن بعض الممارسات المجتمعية على حريتهن من قبل أسرهن، في حين نجد بنات أخريات يعانين من ممارسات أسرية محددة لحريتهن بشكل أكبر إلا أنهن لا يلجأن إلى عالم الانحراف، ويتكيفن مع طبيعة تلك القيم الاجتماعية المفروضة عليهن ويحاولن تجاوزها بشتى السبل، وهذا ما يفسر التفاوت في السلوك الإجرامي بين الأشخاص الذين يعيشون نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

5.7. الاتجاه الاجتماعي:

لقد جاءت التفسيرات السوسيولوجية للجريمة والانحراف متأخرة بالنسبة للتفسيرات الأخرى، حيث يعتبر هذا الاتجاه أن الجريمة أو الانحراف موضوعا أو ظاهرة اجتماعية شاذة تعمل ضد المجتمع، فهي سلوك متكرر الحدوث ويتصف بكل خصائص الظاهرة الاجتماعية (التلقائية، التكرارية، الجبرية، الشيئية)، وقد كشف العلماء الآخذون بهذا الاتجاه أن بيئة المجرم وما يحيط به من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضرية، والتي تؤثر في تكوين شخصيته وتوجه سلوكه هي أكثر العوامل المؤدية إلى الجريمة والانحراف، فالأمراض الاجتماعية وعلى رأسها الفقر وما يرتبط به من السكن غير اللائق والمستوى المعيشي الاقتصادي المزري ونقص التعليم والتفكك الأسري ترتبط جميعها بمعدلات الجريمة.

وفي هذا الصدد يرى "ميرتن" أن السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط، لكن على العكس فتشكيل الجنوح الاجتماعي هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع، كما اعتبر "سندرلاند" أن التفكك الاجتماعي هو السبب الرئيسي للسلوك الإجرامي، ويضيف "سيللن" أن التكامل الاجتماعي وما يرتبط به من تناسق وانسجام هو الذي يصنع الضمير العام أو الشعور بالتكامل الاجتماعي الذي يعد أقوى حاجز ضد الجريمة، فالتفكك وضعف التناسق يؤدي إلى ازدياد نسبة الإجرام، حيث يرى فيه السبب الحقيقي وراء الظاهرة الإجرامية في المجتمعات المتقدمة.

أما "إميل دوركايم" فيرى أن اللامعيارية هي حالة اضطراب تصيب النظام أو حالة من انعدام النظام أو التسيب الذي ينجم عن أزمات اقتصادية أو مشاكل أسرية في نفس الوقت الذي يؤدي فيه إلى الانحراف، كما قد تشير اللامعيارية إلى حالة تكون فيها العلاقات بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منتظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية أي أنها تكون مظهر للانحراف، والجريمة في نظر "دوركايم" ليست محض شر ينبغي التشاؤم منها دائما بل ينظر إليها باعتبارها حدثا طبيعيا ضروريا لكل تطور اجتماعي، فوجود قسط ضئيل من الحرية الفردية أمر حتمي ولا مفر منه لا يستغني عنه المجتمع من أجل الترقي، ومن البديهي أن تحاول إحدى الفئات الاستفادة من تلك الحرية لكي تقترف الجريمة، وهذا ما يفسر انحراف البنات الأحداث على أنه فعل طبيعي في مواجهة التضييق الاجتماعي الذي يمارس عليهن من قبل أسرهن، وإجبارهن على عدم مجابهة تلك الثقافات الاجتماعية المحددة للسلوك الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع، وأمام رغبة البنت الحدث في

التحرر من كل تلك القيم لإبراز ذاتها تلجأ إلى الانحراف كتعبير عن طموحاتها ومكبوتاتها أمام هذا التضييق القيمي.

كما أرجع بعض العلماء الجريمة إلى الصراع بين الجماعات، فقد يحدث صراع بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها كالأسرة مثلا من أجل مصالحه التي قد تتعارض مع مصالحها، وهذا ما ينطبق على البنت الحدث عندما ترغب في تحقيق بعض مصالحها فتواجه رفض أسري يدفعها إلى الانحراف، وقد تنجم الجريمة عن الصراع بين الثقافات، كالثقافات الأصيلة التي يحاول الآباء المحافظة عليها والثقافات الدخيلة التي يحاول جيل الشباب فرضها، فيتطور هذا الصراع إلى فعل إجرامي يعاني منه المجرمون والجانحون، فكلما زاد الصراع حدة ارتفع معدل الجريمة.

وعليه، ومن خلال هذه المداخل النظرية يمكن القول أن انحراف الأحداث، وخاصة البنات منهم تتعدد أسبابها وتتداخل بين ما هو اجتماعي وسيكولوجي، وحتى بيولوجي وجغرافي، وأن تفسير هذه الظاهرة من زاوية واحدة دون الزوايا الأخرى يبقى قاصرا، خاصة عند محاولة الحد منها أو معالجتها، لذلك فإن النظر لظاهرة انحراف البنات الأحداث يجب أن تكون نظرة شمولية، تأخذ صفة الظاهرة الاجتماعية من حيث التعقيد والشمولية ولا يمكن تفسيرها من زاوية واحدة، فتداخل أسباب انحراف البنات الأحداث وتعقدها يجعل من عملية مكافحتها معقدة ومتشابكة.

8. آليات مواجهة ظاهرة الانحراف خاصة لدى البنات الأحداث(المراهقات):

1.8. ضرورة نشر الثقافة المدنية: والتي تشير في جوهرها إلى الوعي الكامل بأن الحياة الاجتماعية قائمة على التعاون وليس الصراع، وأن البنت شريك في الحياة الاجتماعية مثل الولد وليس موضوعا للصراع الاجتماعي، فلابد من الأخذ برأيها في بعض القضايا، خاصة التي تكون على علاقة مباشرة بطموحاتها ورغباتها.

2.8. تكثيف الجهود المبذولة من أجل رفع المستوى المعيشي للأسرة الفقيرة حتى لا تتعرض للتفكك بسبب الأزمات المادية، وخاصة في ظل الأزمات العالمية.

3.8. إعادة النظر في مبادئ التنشئة الاجتماعية السائدة لدى الأسرة، من خلال النظر إلى الأبناء والبنات من زاوية العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وضرورة توريث ثقافة المساواة بين الذكر والأنثى، وعدم النظر إلى الأنثى نظرة دونية.

4.8. تسطير برامج التربية الدينية والتوعية المناسبة لمواجهة انحراف الأحداث، خاصة البنات منهم في ظل انتشار وسائط التواصل الاجتماعي.

5.8. ضرورة اعتماد سياسة للإصلاح والتوجيه توازيا مع سياسة العقاب بالنسبة للمنحرفين.

6.8. إعداد برامج تثقيفية وإعلامية لتبصير الشباب من كلا الجنسين بمتطلبات الحياة والأسلوب المناسب في التعامل بين الرجل والمرأة القائم على الاحترام المتبادل.

7.8. ضرورة التنسيق بين مختلف الهياكل المختصة (وزارة الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية) بشكل يسمح بتحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي للبنت خاصة الحدث الواقع عليها العنف.

- خاتمة:

إن عرضنا للإسهامات النظرية والمعرفية المفسرة لانحراف البنات الأحداث، قد أضاء الكثير من الجوانب وصاغ العديد من الرؤى حول أسباب تشكل السلوك الاجتماعي المنحرف للبنت الحدث، حيث خلصنا من خلالها إلى توزيع هذه الأسباب بين أسباب مباشرة تتمثل أساسا في العوامل الاجتماعية والنفسية التي تنشأ ضمنها البنت الحدث، وأسباب أخرى غير مباشرة (وسيطة) تتمثل في العوامل البيولوجية والجغرافية، والتي تخلق الفروق في السلوك المنحرف لدى البنات الأحداث.

وعليه، فإن الحد من ظاهرة انحراف البنات الأحداث يستدعي إعادة ترتيب الأدوار الأبوية السلطوية القائمة على الإجبار والإكراه، واستبدالها بقيم الحوار والإقناع كأسلوب يتماشى مع التطور الحاصل في مختلف الأنساق الاجتماعية الأخرى، وذلك من خلال غرس ثقافة التعايش الثقافي بين الأصالة والتجديد داخل الأسرة الواحدة، وتغليب ثقافة الإنصات على ثقافة التعنت، هذا فضلا عن ضرورة النظر إلى البنت أو الولد على أنهما متساويان من حيث الواجبات والحقوق، وعدم تفضيل الذكور عن الإناث، وكسر ثقافة الهيمنة الذكورية داخل الأسرة، من خلال فرض نظام للعدالة الأسرية، خاصة وأننا نعيش في ظل عولمة تحتاج منا إلى إعادة النظر في الكثير من استراتيجيات التنشئة الاجتماعية، وترسيخ ثقافة تقبل الآخر، ونشر الوعي الاجتماعي والثقافي السليم داخل الأسرة.

- قائمة المراجع:

- إقبال، محمود محمد. (2006). المراهقة. ط1. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- خوالدة، محمود عبد الله محمد. (2004). علم نفس الإرهاب. ط1. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الربدي، محمد إبراهيم. (2003). العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي - دراسة تطبيقية على الموقوفات السعوديات بسجن كل من الرياض، جدة، الدمام، الإحساء، وجميع مؤسسات رعاية الفتيات في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاجتماعية. السعودية. تم استرجاعه في 2019/07/25 على الرابط http://mnarat.org.sa/media/youth-studies/YS32NAUSS1424.pdf
- الساعاتي، سامية حسن. (1999). علم اجتماع المرأة. القاهرة. دار الفكر العربي.
- الشاذلي، فتوح عبد الله. (2009). أساسيات علم الإجرام والعقاب. بيروت. منشورات الحلبي الحقوقية.
- الشامي، أحمد محمد وسيد، حسب الله. (1988). المعجم الموسوعي للمصطلحات والمعلومات. ط1. الرياض: دار المريخ للنشر.
- بوالجدري، ياسمين. (2001) مؤشرات خطيرة حول تزايد عدد النساء المجرمات. الجزائر. تم استرجاعه في 2019/08/13 على الرابط https://www.annasronline.com
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (1995). الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- شفيق، محمد. (1987). الجريمة والمجتمع: محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبادة، مديحة أحمد وأبو دوح، خالد كاظم. (2008). العنف ضد المرأة: دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي. ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- كفافي، علاء الدين. (1999). الإرشاد والعلاج النفسي الأسري: المنظور النسقي الاتصالي. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ناصر، محمد حامد ودرويش، خولة. (1997). تربية المراهق في رحاب الإسلام. ط1. المملكة العربية السعودية: دار الحزم للطباعة والنشر.